

الأمم المتحدة  
الجمعية العامة  
الدورة الخامسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى  
الجلسة ١١  
المعقودة يوم الإثنين  
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

TDJ 1100A07

محضر حرفي للجلسة الحادية عشرة

NOV 20 1990

الرئيسي : السيد رانا (نيبال)

UN Doc. No. A/45/PV.11

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL  
A/C.1/45/PV.11  
14 November 1990

ARABIC

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :  
Chief of the Official :  
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63068 (٩٠)ض١٤١

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥البنود ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاحالسيد اللقاني (المملكة العربية السعودية) : السيد الرئيس نيابة

عن وفد بلادي أود أن أتوجه اليكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة . كما أود أن أهنئ السادة أعضاء المكتب وأتمنى لكم جميعا التوفيق في إدارة أعمالنا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة . وإنني أؤكد لكم الرغبة الصادقة في التعاون من جانبنا لكي تتمكنوا من تحقيق المهمة السامية التي أوكلت اليكم .

إن حكومة المملكة العربية السعودية ترحب بالتطور الإيجابي في العلاقات بين الشرق والغرب ، وهو ما كانت بوادره واضحة خلال اجتماعات هذه اللجنة في الدورة الماضية . ولقد ازداد تصاعد هذا التطور الإيجابي على إثر التغيرات السياسية الهامة في وسط اوربا وشرقها ، والذي تمثل مؤخرا في اتحاد شطري المانيا ، مما لا شك سيمهد الطريق أمام المزيد من الاستقرار والتعاون في القارة الاوروبية . ولا بد من الإشارة هنا الى التطورات الإيجابية الأخرى التي تجري حاليا في مناطق أخرى من العالم . ومنها إطلاق سراح نيلسون مانديلا مع وجود دلائل على الرغبة في إنهاء النظام العنصري والتفرقة الكريهة في جنوب افريقيا . وهناك تطورات إيجابية في امريكا الوسطى وفي كمبوديا وفي غيرها من مناطق التوتر كان لجهود الأمم المتحدة وأمينها العام ، الذي نكن له كل تقدير ، دور وافر ومشكور فيها .

(السيد اللقاني ، المملكة  
العربية السعودية)

ولكن هذا الاتجاه الإيجابي في العلاقات الدولية غير شامل للأسف ولا تزال هناك بعض المشاكل الإقليمية الخطيرة مثل العدوان العراقي الفاشم على الكويت ونهب وسلب شعب ودولة كاملة مما يمثل خرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، وجريمة ضد الإنسانية تخضع لكل أحكام الجرائم ضد الإنسانية ، كما مثل الغزو العراقي للكويت واحتلالها تهديدا لامن وسلامة المملكة العربية السعودية ، مما حدا بها الى اتخاذ الإجراءات المشروعة الكفيلة بضمان سيادة القانون ، والتزمت التزاما كاملا بتنفيذ قرارات مجلس الامن لضمان تسوية هذه الازمة وفقا لمبادئ الميثاق .

وهناك مشكلة فلسطين ، قد مرت عليها سنوات طوال وهي معروضة على هذه المنظمة ودماء أبنائها تراق يوميا في الأراضي المحتلة التي ترفض سلطات الاحتلال التخلي عنها رغما عن القرارات المتراكمة منذ عشرات السنين .

إننا نعتقد ، ولا شك أننا نشترك جميعا في هذا الاعتقاد ، بأنه لا يمكن للامن والسلم الدوليين أن يستتبا بدون التقيد الشامل والتام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الوثائق التي أصبحت تشكل جزءا من القانون الدولي وبدون التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن .

لقد حققت مفاوضات نزع السلاح تقدما ملحوظا في الآونة الأخيرة مما انعكس على الانفراج الذي نشاهده على الساحة الدولية ، ولكن لا تزال هناك بعض الدول الاعضاء التي تصر على رفض الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية دون أن مبرر مقبول ، رغم أنها تنكر حيازتها لها مع أن جميع الشواهد تشير الى ذلك وتخص بالذكر اسرائيل ، هذا إضافة الى حيازتها لاسلحة كيميائية وبكتريولوجية . إن جميع شعوب العالم تطالب اليوم بحظر شامل يشمل جميع هذه الاسلحة الفتاكة وينتهي زمن التهديد باستعمالها . وإننا لنأمل أن تتخذ جميع الإجراءات للحيلولة دون استعمال علوم ومواد إنتاج أسلحة الدمار الشامل ، وأن يجري تعقب مثل هذه المواد التي تستخدم لتهديد الآخرين ومنع التعامل الدولي فيها .

(السيد اللقاني ، المملكة  
العربية السعودية)

توجد عدة بنود على جدول أعمال هذه اللجنة تتعلق بإيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية في عدة أجزاء من العالم ، ولقد جرى تقدم ملحوظ للتوصل الى مثل هذه المناطق فيما عدا في منطقة الشرق الاوسط حيث تنكر اسرائيل حيازتها لاسلحة نووية أو تضع شروطا تعرف مقدا أنها غير مقبولة من جانب دول المنطقة .

إن إنشاء هذه المناطق يساهم في استقرارها وفي عملية حظر انتشار الأسلحة النووية وعملية نزع السلاح التام والشامل بصورة عامة . ولا بد من الإشارة هنا الى الدور الحيوي والفعال الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح والذي نرجو أن يلقى الدعم اللازم من جميع الدول التي تشارك في أعماله .

وبالإضافة الى ضرورة التوصل الى اتفاقية دولية تحظر انتاج الأسلحة الكيميائية والنووية واستعمالها وتخزينها فإن الحاجة ملحة أيضا الى تقوية فعالية اتفاقية حظر استعمال وإنتاج الأسلحة البيولوجية . وإنما نرجو أن يتم ذلك خلال المؤتمر الاستعراضي لهذه الاتفاقية الذي سيعقد في سيف عام ١٩٩١ . كما نأمل أن يتم تبادل المعلومات الوارد ذكرها في البيان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الذي عقد عام ١٩٨٦ ، مما لا شك سيقوي فعالية الاتفاقية .

إن وفد بلادي يرحب بموافقة كل من مجلس الشيوخ الامريكى ومجلس السوفيات الاعلى على المصادقة على اتفاقية منع التجارب الجوية والتفجيرات النووية للأغراض السلمية ونأمل أن تستمر المفاوضات بينهما من أجل التوصل الى اتفاقية لمنع جميع أنواع التجارب النووية سواء في الجو أو تحت الارض .

وإن ما يشير القلق هو المشكلة المتعلقة بعسكرة الفضاء الخارجي . ونحن نؤيد كل مجهود من شأنه حظر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ونرجو أن تتمكن اللجنة المعنية بهذا الأمر في مؤتمر نزع السلاح في جنيف من التوصل الى حل للخلافات القائمة بين بعض الدول فيما يتعلق بهذا الشأن .

إن أمام هذه اللجنة ٢٧ بندا تتعلق جميعها بنزع السلاح على مختلف أشكاله ، وبعض هذه البنود تحتوي على بنود فرعية تتصل بعشرة مواضيع أخرى أحيانا ، ولذلك يجب

(السيد اللقاني ، المملكة

العربية السعودية)

استخدام الفترة الزمنية المخصصة لأعمال هذه اللجنة على أحسن وجه والتركيز على البنود التي يمكن الاتفاق عليها بسهولة أو على الأقل بأغلبية كبيرة أو القيام بتوصيات معينة لمؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح مع أخذ مصالح الدول المختلفة واهتماماتها بعين الاعتبار .

وقبل اختتام كلمتي هذه أود الإشادة بجهود الأمانة العامة ، وعلى الأخص إدارة شؤون نزع السلاح فيما يتعلق بقضية نزع السلاح منذ بداية مناقشتها في الأمم المتحدة ، وعلى رأسها نائب الأمين العام السيد ياسوشي أكاهي وبزملائه الذين بذلوا الكثير من أنفسهم في هذا السبيل .

السيد سنغ (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،

يتقدم الوفد الهندي بأحر التهاني اليكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم . ومما يثلج الصدر حقا أن نرى ممثلا مرموقا لجارتنا نيبال ، التي تربطنا بهالعلاقات صداقة وثيقة ، يتراأس مداولاتنا . ولدينا كامل الثقة في أن هذه الدورة ستحقق نتائج مثمرة بفضل قيادتكم الرشيدة . ونود أن نؤكد لكم كامل تعاوننا في اضطلاعكم بمسؤولياتكم .

تجتمع اللجنة الأولى في لحظة هامة بالنسبة لمفاوضات نزع السلاح . فقد أتاحت التغيرات السياسية الشاملة في أوروبا والعلاقات بين الشرق والغرب فرما جديدة أمام نجاح الجهود الرامية الى نزع السلاح . بيد أن الجنس البشري لا يزال يواجه خطرا لم يسبق له مثيل يتمثل في تدمير الذات الناشئ عن التكديس التنافسي الهائل للأسلحة النووية . لذلك نرحب بالمبادرات الثنائية التي طرحتها الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الرامية الى نزع السلاح النووي ، فهي خطوات ملموسة في الاتجاه الصحيح . وفي هذا السياق ، نرحب ترحيبا حارا بمنح جائزة نوبل للسلام هذا العام للرئيس ميخائيل غورباتشوف ونفتنم هذه الفرصة لكي نشيد بالدور البارز الذي لعبه في مجال نزع السلاح والنهوض بالسلم والأمن الدوليين . ونحن نتطلع الى إبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية واتفاق الأسلحة التقليدية في أوروبا بحلول نهاية العام كما وعدنا بذلك . بيد أن هذه الاتفاقات ليس من شأنها أن تؤدي الى الرضا عن الذات من جانب الأمم المتحدة أو الرأي العام العالمي ، إذ لاتزال هناك ترسانات ضخمة قائمة . لقد اقتصرت تدابير نزع السلاح المحددة المعتمدة حتى الآن على دولتين فقط من الدول الحائزة للأسلحة النووية الخمس . وحتى هذه التدابير ، المنصوص عليها في معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، لا تلمس إلا جزءا يسيرا من الترسانات النووية للبلدين . وليس هناك التزام أساسي بالتخلي عن مذهب الردع النووي . وعلاوة على ذلك ، لاتزال سبل التحسين النوعي للأسلحة النووية وإمكانية وضع المواد الانشطارية المتبقية بعد تدمير وسائل الإيصال قيد الاستخدام العسكري قائمة . وهذه العقبة تؤثر الى حد كبير على اتفاق تخفيض الأسلحة الاستراتيجية المقترح الذي خفض نطاقه الى ما دون ٥٠ في المائة من الترسانات النووية . وقد قدر أن اتفاق تخفيض الأسلحة الاستراتيجية لن يؤدي إلا الى تخفيض مخزونات الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من مستوياتها الحالية التي تشكل ٩٥ في المائة من الإجمالي العالمي الى أكثر بقليل من ٩٢ في المائة . وعلى الرغم من أننا نعترف بأن معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى واتفاق تخفيض الأسلحة

الاستراتيجية المقترح بداية طيبة وأن العالم يتطلع الى تخفيضات أكبر في سياق الاتفاق الثاني لتخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، فإن هذه الحقائق تبين لنا مدى الشوط الذي يفلطنا عن هدفنا النهائي .

إننا نشعر بأن نهاية الحرب الباردة قد أذنت بأن يتساءل المجتمع الدولي من جديد عن جدوى النظريات التي تبرر إدامة الاستراتيجية المستندة الى الاسلحة النووية . ينبغي للعلاقات بين الدول أن تستند الى التعاون والحوار بدلا من الخوف المتبادل والعداء الثابت . وهناك حاجة الى إقامة نظام أمن دولي جديد لكي نعد أنفسنا للتقدم صوب عالم خال من الاسلحة النووية . ولا يمكن تحقيق السلم والامن الدائمين إلا عن طريق مشاركة المجتمع الدولي مرتكزا الى المبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة . وما من شيء يمكن أن يضمن استمرار عملية التخفيضات الكبيرة للأسلحة سوى برنامج ذو حدود زمنية للقضاء على الاسلحة النووية حتى نتخلص من الخطر النووي . ونحن أيضا بحاجة الى ضمانات واضحة بعدم استبدال الاسلحة النووية التي يجري القضاء عليها بأسلحة جديدة أكثر تقدما .

وقد حددت خطة العمل التي طرحتها الهند في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، والتي توضح الخطوط العريضة لعالم خال من الاسلحة النووية والعنف ، إطارا زمنيا عمليا رهيدا ومنتظما لتحقيق هذه الاهداف . وتدعو الخطة المجتمع الدولي الى التفاوض بشأن الالتزام بنزع سلاح عام وشامل . ويتمثل جوهر خطة العمل المقترحة من قبلنا في القضاء على كل الاسلحة النووية على ثلاث مراحل خلال ٢٢ عاما . وفي حين يشكل نزع السلاح النووي جوهر كل المراحل التي تتضمنها الخطة ، فهي تنص أيضا على تدابير تكميلية مثل حظر الاسلحة الكيميائية والإشعاعية ، ووقف استحداث الاسلحة وإجراء التجارب عليها ووزعها في الفضاء ، ووضع نظام ينهض بالتنمية التكنولوجية ويمنع في الوقت ذاته تطبيقها في الأغراض العسكرية ، وإرساء نظام تحقق موحد متكامل ومتعدد الأطراف ، وتخفيض الاسلحة والقوات التقليدية الى المستويات التي تملئها احتياجات الدفاع الدنيا . ولا بد أن تقترن هذه التدابير بالبحث عن نهج بديل

للأمن دون أسلحة نووية يفى بالاحتياجات المشروعة لجميع الدول ويعزز في الوقت ذاته الثقة المتبادلة والتعاون .

إن التطورات الايجابية التي طرأت خلال السنوات الثلاث الماضية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بنزع السلاح والتنمية أكدت بشكل قاطع الاسس الجوهرية لهذا المؤتمر . فمزال الاعتماد العالمي في براثن أزمة ذات طابع هيكلية . وفرضت الاحداث الاخيرة في الخليج أعباء طائلة على العديد من البلدان النامية ، بما فيها بلادي . وبالمقارنة مع ندرة الموارد لتنشيط النمو في البلدان النامية يجري تخصيص مبلغ مذهل يناهز تريليون دولار للأغراض العسكرية كل عام . ويلحق بالبلدان النامية ضرر مضاعف : أولاً ، عن طريق الأثر الضار المباشر للنفقات العسكرية التي تتكبدها هذه البلدان نتيجة رفع مستويات دفاعها لمواكبة طابع وتعقيدات الأخطار المحيطة بأمنها عالمياً ، وثانياً ، عن طريق الأثر الضار على الاقتصاد العالمي الناجم عن النفقات العسكرية في الدول التي تكون نفقاتها باهظة في هذا المجال . لقد آن الأوان لكي نستكشف على نحو جاد السبل والوسائل الكفيلة بتسخير ما نجنيه من السلم من أجل تنمية البلدان في الجنوب التي تعين عليها أن تعاني من الآثار الاقتصادية الضارة المترتبة على تكديس الأسلحة الذي لم يسبق له مثيل في العقد الماضي . وينبغي أن يظل الربط بين نزع السلاح والتنمية محور مداولاتنا أثناء الدورة الحالية .

إن الأسباب الجذرية لعدم استتباب الأمن على الصعيد العالمي تتجاوز بكثير مبدأ التكافؤ العسكري . فهي تتمثل بعدم الاستقرار الناجم عن انتشار الفقر والبؤس ونمو السكان والجوع والمرض والامية . وهذه ترتبط بتدهور البيئة ، وتشابك مع الظلم وعدم الإنصاف الذي يتسم به النظام العالمي الحالي . ويجب أن يتمعز الجهد الرامي الى تحقيق الأمن للجميع بالجهد من أجل تحقيق الفرص للجميع والاستفادة المنصفة من المنجزات . ولا يمكن إلاً لنهج عالمي مستنير أن يوفر الرد ، ولا بد لنهجنا مستقبلاً أن يسترشد بكامل ثقل المساعي المتعددة الاطراف . ولا يمكن للشائبة وتعددية الاطراف أن تستبعد إحداها الاخرى ، بل على العكس ، يجب أن تكمل وتيسر وتعزز كل منهما الاخرى .



وينبغي للتقدم الشائفي في مجال نزع السلاح النووي أن يُوثر في الميدان المتعدد الأطراف ، غير أنه لم يترك أشارا ملموسة في المحافل المتعددة الأطراف حتى الآن .

لقد أعلنت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح أن إزالة خطر نشوب حرب نووية هي من أكثر المهام أهمية وإلحاحا في عصرنا هذا . وفي السنوات اللاحقة ، اعتمدت الجمعية العامة قرارات بأغلبية ساحقة بشأن المجالات الأكثر إلحاحا والمتصلة بنزع السلاح النووي مثل منع اندلاع الحرب النووية ، وتجميد إنتاج الأسلحة النووية ، وحظر تجارب الأسلحة النووية . وعلى الرغم من الولاية الجلية التي أناطتها الجمعية العامة بمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ، فقد حرم المؤتمر من إمكانية الشروع في مفاوضات حقيقية بشأن أي من هذه المسائل ذات الأهمية الحاسمة .

ولسنوات عديدة ما برحت الهند تقترح ، في مؤتمر نزع السلاح وفي الجمعية العامة على حد سواء ، اعتبار المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها الخطوة الضرورية الأولى صوب القضاء على هذه الأسلحة ومنع نشوب الحرب النووية . ومن المقبول اليوم أن الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا يجب خوضها على الإطلاق . كما أن الحاجة إلى الالتزام بالقضاء على الأسلحة النووية تحظى باعتراف عام الآن . وهذه المواقف لا تتلاءم مع المذهب الأمني القاضي بالاحتفاظ بحق اللجوء إلى الأسلحة النووية .

إن الحرب النووية لا يمكن أن تتحول إلى حرب بالأسلحة التقليدية . ومن الوهم الخطر الاعتقاد بأن الأسلحة النووية قد جلبت لنا السلام . ولا يمكن أن يكون هناك ضمان ثابت ضد استخدام أسلحة التدمير الشامل . والدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها قد تصورت امكانية فشل الردع واتخذت خطوات لمنع اندلاع حرب نووية غير مقصودة . إن الكائنات البشرية يعوزها الكمال ، وهي تنزع إلى الحماقة والهلع . والنظم التكنولوجية التي تعتمد عليها ليست بمنأى عن الخطأ . وآلياتنا المؤسسية والتفاعلية ناقصة . كما أن مذهب الردع يستند إلى الافتراض الخاطيء بأن العلاقات الدولية مجمدة على أساس العداء الدائم .

واتفاقية عدم استخدام الأسلحة النووية لن تزيل خطر المحرقة النووية التي يخيم على كوكبنا فحسب ، ولكنها تزيل أيضا الشرعية التي لا يمكن الدفاع عنها بتاتا والتي يسعى البعض إلى اسباغها على الأسلحة النووية بصفتها وسيلة للقوة . وفي مواجهة خطر الغناء المشترك أصبح التمييز بين الاقوياء والضعفاء غير مجد . وهكذا فنحن على اقتناع بأن البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية عليها بدورها مسؤولية في تحديد مصير هذه الترسانات ، وهي مصممة على ممارسة هذا الحق . ولهذا فإن الشعور بأن الحرب النووية لا ينبغي أن تخاض يجب أن يتحول إلى التزام رسمي متعدد الاطراف .

ومما يتصل اتصالا وثيقا بفكرة الاتفاقية التي تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها النداء الموجه إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بفرض تجميد فوري على انتاج هذه الأسلحة والمواد الانشطارية المعدة لاغراض انتاج الأسلحة . والمواد الانشطارية التي تطلق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية ينبغي أن تخضع لإشراف دولي وألا يعاد تدويرها في منظومات أسلحة أكثر تقدما . والحجة بأن التجميد من شأنه أن يديم الاختلالات القائمة لا يمكن الدفاع عنها . ومفهوم التكافؤ يستخدم في بعض الاحيان بصفته شرطا مسبقا أو هدفا في احيان أخرى . ولا يمكن حسم مازق التكافؤ إلا بقبول عدم ملته بالكامل بالمسألة النووية ، سواء من الناحية السياسية أو العسكرية أو التنفيذية . والزخم السياسي الذي سيولده اتفاق محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية يمكن أن يدفع به حتى نهايته المنطقية بإضفاء الطابع المتعدد الاطراف

على المفاوضات لإدخال دول أخرى حائزة للأسلحة النووية ظلت حتى الآن خارج نطاق العملية . وفي مثل هذا الإطار ، وفي أعقاب اتفاق محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ، ستزداد أهمية مفهوم تجميد الأسلحة النووية والمواد الانشطارية ذات الصلة .

وشمة مسألة أخرى ذات صلة تتمثل في حظر تجارب الأسلحة النووية . وطوال عقود عديدة تجاهلت الدول الحائزة للأسلحة النووية نداء المجتمع العالمي بإنهاء تجريب الأسلحة النووية ووقف عملية استحداث الأسلحة النووية وتعزيز فتكها . واللجنة المختصة لغرض حظر على التجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح قد أنشئت مرة أخرى في وقت متأخر من دورة سيف هذا العام دون ولاية كاملة بشأن التفاوض حول معاهدة لغرض الحظر على التجارب النووية . وقد وافقنا على هذا القرار على أمل أن يؤذن ذلك ببداية الجهود لإبرام هذه المعاهدة . ولكن حتى قبل أن تعتمد اللجنة برنامج عمل ، شكك في جدوى إعادة انشائها في بداية دورة عام ١٩٩١ .

منذ وقت طويل طرحت مسألة عدم كفاية التحقق بصفتها تبريرا لعدم التمسك بهذا الالتزام . وقد اتضح أن هذا لا أساس له الآن . فالتطورات في رصد الاهتزازات الأرضية والاقتراح الذي قدم في مبادرة البلدان الستة للتحقق من اجراء وقف على التجارب النووية ونتائج مداوات فريق الخبراء العلميين برعاية مؤتمر نزع السلاح في جنيف . وإمكانيات انشاء شبكة دولية لرصد الاهتزازات الأرضية وبيروتوكولات التحقق للاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب ومعاهدة بشأن التفجيرات النووية السلمية ، جميعها تبين بوضوح أن التحقق لا يمكن أن يظل عقبه أمام الشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

لقد بدأ فريق الخبراء العلميين في جنيف تجاربه بشأن جمع وتبادل بيانات الاهتزازات على المستوى العالمي . ومن الخطوات التي يمكن دراستها لتجريب فعالية هذه التجربة إعلان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وقف التجارب في نفس الوقت الذي تجري فيه هذه التجربة . وعندئذ يمكن اعضاء الطابع الدائم على الهياكل الأساسية لهذه التجربة .

وعندما تخرج معاهدة حظر التجارب النووية الى الضوء ينبغي أن تتسق مع ما تسمى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ الى تحقيقه ، وينبغي أن تضمن ألا تحرم غالبية الأمم من الفوائد التامة للتطورات التكنولوجية في الميدان النووي ، في حين تظل لحفنة من الدول الحرية في الاستفادة من هذه المنجزات . وينبغي أن يكون هدف المعاهدة منع تجارب الاسلحة النووية وبذلك تمنع بطريقة غير تمييزية انتشار الاسلحة النووية ببعديها الافقي والعمودي . ولا يمكن تصورهما أداة لكبح التقدم التكنولوجي أو لإدانة انقمام العالم الى فئتين من الأمم . وينبغي أن تتماشى المعاهدة مع جميع المكوك الدولية القائمة التي تتناول التجارب النووية وتتضمن أحكاما منفصلة بشأن التفجيرات النووية السلمية ، وهكذا تأخذ في الاعتبار على قدم المساواة الكاملة مصالح الدول الحائزة للأسلحة النووية ومصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

ومؤتمر التعديل لتحويل معاهدة حظر التجارب الجزئي لعام ١٩٦٣ الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب سيعقد في نيويورك في كانون الثاني/يناير من العام القادم . ونأمل أن يساهم المؤتمر مساهمة هامة في عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، الهدف الذي يحظى بتأييد واسع من جانب الدول الاعضاء والمجتمع العالمي . وقد أيدت الهند تأييدا كاملا هذا الاقتراح الذي طرحته المكسيك ويوغوسلافيا واندونيسيا وبيرو وفنزويلا وسري لانكا ، انطلاقا من اقتناعنا الطويل الامد بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب خطوة أساسية صوب هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية . والبرهان الواضح على كفاية تقنيات التحقق الحالية من شأنه أن يقطع شوطا طويلا في التهيئة لمؤتمر تعديل ناجح .

لقد اختتم المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية مداولاته في جنيف في الشهر الماضي . ومع أن الهند قد اتخذت موقفا مبدئيا ضد النهج التمييزي لمعاهدة عدم الانتشار ، من المفيد أن نذكر بأن الهند قد أدت دورا رائدا في ادراج مسألة عدم الانتشار في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . ومن سوء الحظ أن معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ لم تنص على توازن مقبول بين الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة بين الدول النووية والدول غير النووية . ولا تزال الهند تؤيد نظام عدم انتشار حقيقي وشامل وواسع القاعدة بصفته جزءا من نظام للسلم والامن

الدوليين تشترك فيه جميع البلدان على قدم المساواة ويستهدف انقاذ عالمنا من الاسلحة النووية كلية .

لقد اعترف المجتمع الدولي بالفضاء الخارجي بوصفه تراثا مشتركا للإنسانية . والتطورات في بحوث وتكنولوجيا الفضاء توفر لمحة للفرص الممكنة لجميع البلدان في ميادين الاتصالات والارصاد الجوية والاستشعار من بعد . ولكن من أجل هذه الاهداف لا بد أن يظل الفضاء الخارجي خاليا من جميع الاسلحة . إن الفضاء ، هذا الحد الجديد ، لا ينبغي السماح بتحويله الى مجال لتطبيق المذهب القائل بأن الامن الطويل الاجل يستند الى الاسلحة . ومنذ عام ١٩٨٥ ، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من اجراء مفاوضات محددة يمكن أن تعزز النظام القانوني الدولي المتصل بالفضاء الخارجي .

إن النظام الحالي يفرض بعض القيود القانونية على وضع أنواع معينة من الاسلحة في الفضاء الخارجي . ولكن هذه القيود ليست شاملة من حيث النطاق ، كما أنها لا تنطبق على جميع منظومات الاسلحة . إن الاسلحة ذات الطاقة الموجهة ، وكذلك الاسلحة التي يمكن وضعها في مكان مرتفع دون الدخول في مدار الارض ، ليست مشمولة في نطاق معاهدة الفضاء الخارجي الحالية . والحدود الأخرى للنظام القانوني الحالي والاتفاقيات الثنائية مثل معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ قد أصبحت أهد وضوحا في ضوء التطورات التكنولوجية .

ولا بد من استحداث صكوك قانونية جديدة تعبر عن الواقع السياسي والتطورات التكنولوجية . وقد قدمت اقتراحات لتوفير الحصانة للتوابع وبمفغة خاصة التوابع التي تولد فرصا للنمو الاقتصادي والامن الدولي . وهناك حاجة الى تعديل معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ أو الى اضافة بروتوكول اليها .

ولئن كنا نؤيد الاقتراحات المختلفة للتفاوض بشأن تدابير محددة ترمي الى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فإن الهند أكدت على نحو خاص على وضع اتفاق شامل يمنع استحداث أسلحة مضادة للتوابع وينص على تفكيك جميع المنظومات الحالية . إن المعاهدة الخاصة بالحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تفرض قيودا على تجارب الأسلحة في نطاق القذائف المضادة للقذائف التسيارية ولكنها تسمح بتجريب الأسلحة في النطاق المضاد للتوابع . إن وقف تجارب الأسلحة الحالية المكرومة لمهاجمة التوابع يجب أن تخفي عليه الصفة الرسمية عن طريق اجراء مفاوضات متعددة الاطراف . أما تدابير بناء الثقة مثل "قواعد الطرق" و "المناطق الممنوعة" وما اليها فلن توفر إلا حصانة محدودة للتوابع التي يكتسي استخدامها أهمية متزايدة . ولا يمكن توفير حصانة كاملة إلا عن طريق حظر الأسلحة المضادة للتوابع حظرا شاملا يمكن التحقق منه . ولا بد من القيام بذلك على نحو عاجل قبل أن تستعص مشكلات التحقق في الفضاء الخارجي على الحل .

لقد انقضى أكثر من عقد على اعتماد الوثيقة الختامية في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرومة لنزع السلاح ، تلك الوثيقة التي أبرزت أن تدابير نزع السلاح النوعية والكمية هامة على حد سواء . ومع هذا فإن الجوانب النوعية لم تعالج على نحو جدي في أية مرحلة . ومنذ عام ١٩٨٨ ما فتئت الهند والوفود الأخرى التي تتفق معها في الرأي تقدم مشروع قرار معنوننا "التطورات العلمية والتكنولوجية وأثرها على الامن الدولي" وذلك حتى تسترعي اهتمام المجتمع العالمي الى هذا الجانب الهام من جوانب نزع السلاح .

إن الانفاق على البحث والتطوير في المجال العسكري يمثل اليوم ٢٥ في المائة

من إجمالي الإتفاق في مجال البحث والتطوير ، وسرعة التغير التكنولوجي في القطاع العسكري لم يسبق لها مثيل في التاريخ . وتحدث الآن تطورات علمية وتكنولوجية جديدة تستخدم الأحجام المتناهية الصغر والقدرات الحاسبة البعيدة المدى في ميادين الأسلحة النووية والدفاع بالقذائف التسيارية والأسلحة الموجهة بالطاقة . وأسلحة الطاقة الحركية ، والذكاء الاصطناعي ، والأسلحة التقليدية ، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، والموصلات الفائقة ، كل ذلك على سبيل المثال لا الحصر . إن وزع هذه الأسلحة سيكون له أثر تراكمي يؤثر تأثيرا ضارا على بيئة الامن الدولي . وتعقد المشاكل التقنية سيزيد من صعوبة البحث من أجل التحقق . ولهذا ، فمن الاهمية بمكان أن تراقب هذه الاتجاهات لصالح الامن الجماعي للمجتمع العالمي .

ونظرا لانه لا توجد حواجز أمام المعرفة البشرية ، فإن ما تنجزه بعض الدول اليوم يمكن أن تأخذ به بلدان أخرى كثيرة في المستقبل . ومن ثم سيكون من الحكمة أن نتفق على نحو جماعي على عدم سلوك سبل معينة يمكن أن تكون لها آثار تزعزع استقرار الحالة الامنية العالمية في المستقبل ، وتجعل الحد من الأسلحة الموجودة لا معنى له . إن التطورات في ميادين التكنولوجيا المتقدمة تحتاج الى تقييم مستمر . لان عددا من هذه التطورات مثل التطور في أجهزة الاستشعار ، والاتصالات وقدرات الحاسبات الالكترونية يمكن أن تكون لها آثار تنطوي على فوائد ضخمة في مجال التحقق من احترام اتفاقات نزع السلاح . ويجب أن تسخر التطورات العلمية والتكنولوجية على نحو حاسم لصالح الاستخدامات السلمية .

وفي ورقة العمل الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة وسباق التسلح النوعي التي قدمناها في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرومة لنزع السلاح عرضنا اقتراحاتنا بصورة محددة . وفي هذا الصدد نشيد بالاعمال التي قامت بها إدارة شؤون نزع السلاح في تنظيم المؤتمر الذي عقد في نيسان/ابريل الماضي في سنديا باليابان من أجل النظر المتعمق في هذا الموضوع ، وبالتقرير الشاخذ للتفكير الذي قدمه الامين العام نتيجة لهذه العملية . ونأمل أن يلقى مشروع القرار الخاص بهذا الموضوع تاييدا جماعيا في الدورة الحالية .

في مؤتمر نزع السلاح في جنيف لا يزال الاهتمام المتضافر مركزا على مفاوضات الاسلحة الكيميائية ، التي تجري حاليا . ويجب ان نضاعف جهودنا للتوصل الى اتفاق مبكر بشأن اتفاقية تحظر استحداث وإنتاج وتكديس ونقل الاسلحة الكيميائية واستخدامها . وإزالة المخزونات الحالية ومرافق الانتاج . إن بعض الاحكام الاساسية في الاتفاق الثنائي الذي وقع هذا العام بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تدمير مخزوناتهما من الاسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها قد ساعدت في تعزيز الزخم للمفاوضات المتعددة الاطراف .

بيد ان التدابير المؤقتة التي تستهدف منع انتشار الاسلحة الكيميائية ، فضلا عن افتقارها الى الفاعلية ، تنطوي كذلك على خطر فتح طريق مواز يمكن ان يقوض بسهولة المفاوضات الجارية ويشوش الهدف الذي نعمل من أجل تحقيقه . إن الواقع السياسي يؤكد ان الخطر لا ياتي من امكانية استخدام الاسلحة الكيميائية ولكن من مجرد وجودها . والطريقة الوحيدة لمعالجة هذا الواقع هي إيجاد حل سياسي ناجح . والاتفاقية التي يمكن ان تحظى بتأييد عالمي يجب ان تكون اتفاقية غير تمييزية توفر حقوقا والتزامات متساوية لجميع الدول ، سواء اكانت حائزة لاسلحة كيميائية ام لا ومواء اكانت لديها صناعة كيميائية كبيرة ام لا . ويجب ان تتضمن أيضا نظاما فعالا للتحقق يطمئن جميع الدول الاطراف فيما يتعلق بالتقيد . ويجب ان تضمن للدول الاطراف مطلق الحق في استحداث وانتاج واستخدام وتبادل ونقل المواد الكيميائية والتكنولوجيا للأغراض السلمية ، ولا ينبغي ان تعرقل أو تعوق التعاون الدولي في مجالات تنمية الصناعات الكيميائية للأغراض السلمية .

والطريقة المثلى لضمان العالمية هو ان تكون الاتفاقية جذابة للذين ينضمون اليها . ومع بداية دخول الاتفاقية حيز النفاذ لا بد من اجراء تقييم للتدمير الكامل لمخزونات الاسلحة الكيميائية من جانب جميع الدول التي تنضم اليها ، على قدم المساواة . وأي تقييم متوسط الاجل من جانب الحائزين لاسلحة كيميائية يمكن ان يشي بعض الدول عن الانضمام الى اتفاقية لا تتمتع بمستقبل أكيد . وأخيرا ، نظرا للأولوية التي تحظى بها القضايا النووية ، يمكن لمؤتمر نزع السلاح ان يحدد لنفسه



جدولا زمنيا لاختتام مفاوضاته بشأن إبرام معاهدة للأسلحة الكيميائية . إن المفاوضات من أجل إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية تعتبر ممارسة رائدة يمكن أن تصبح مثالا يحتذى به في المستقبل في الاتفاقات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح .

في عام ١٩٨٨ فوضا الأمين العام في إجراء دراسة متعمقة لدور الأمم المتحدة في ميدان التحقق . وامتند هذا التفويض ، من بين عدة اقتراحات ، على اقتراح قدمه قادة مبادرة الدول الست بإنشاء نظام تحقق متعدد الأطراف داخل الأمم المتحدة يعتبر جزءا لا يتجزأ من إطار معزز متعدد الأطراف يلزم لتأمين السلم والأمن أثناء عملية نزع السلاح وفي عالم خال من الأسلحة النووية - وهذه النقطة وردت كذلك في خطة العمل التي قدمناها .

إن التحقق من التقيد عنصر هام لا يتجزأ في أي اتفاق لنزع السلاح ، ولاسيما في سياق متعدد الأطراف يكون فيه لجميع الدول الصغيرة والكبيرة حق متكافئ في أن تتأكد من أن التعهدات المترتبة على المعاهدة سيجرى التقيد بها . ونحن نشق في أن المجتمع العالمي سيبدى اهتمامه بهذه الدراسة التي ستعزز الجهود الرامية إلى دعم انفضاء الطابع المتعدد الأطراف على عملية نزع السلاح .

وفي عالم يزداد ترابطا وتكافلا يجب أن يكون هيكل الأمن الدولي شاملا . وأن تكون مكوناته متعاضة وتكون المشاركة فيه عالمية . والنظام العالمي الذي ينبثق عن المفاهيم البالية لتوازن القوى ، والسيطرة من جانب تحالفات القوى ، ومناطق النفوذ ، والحقوق والمميزات الخاصة لمجموعة مختارة من الأمم ، يعتبر مغارقة لا يمكن قبولها في عالم اليوم . يجب أن يقوم الهيكل الجديد للعلاقات الدولية على أساس الالتزام الصارم بمبادئ التعايش الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وفي ظل المناخ الدولي الإيجابي السائد ومع توافر الإرادة السياسية الضرورية ، نأمل أن نتمكن من التوصل إلى توافق آراء في مجالات أكثر وبشأن عدد أكبر من القرارات . وسوف تعمل الهند على نحو وثيق معكم سيدي الرئيس ومع الوفود الأخرى بغية تحقيق أهدافنا المشتركة .

السيد غفور (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أخاطب هذه اللجنة لأول مرة . وأود أن أعتدكم الفرمة لاهنتكم يا سيدي على انتخابكم بالإجماع . ويشعر وفدي بالسعادة لانتخاب عضو زميل من مجموعة عدم الانحياز رئيسا لعمال هذه اللجنة الموقرة . وأؤكد لكم ولمكتب اللجنة على تاييد وفدي وتعاونه .

استمعت إلى البيانات التي ألقيت في هذه اللجنة باهتمام كبير . وقد أعلن عدد من الممثلين انتهاء الحرب الباردة . إنني لا أنزعهم ذلك . إلا أن السؤال المهم هو ليس ما إذا كانت الحرب الباردة قد انتهت . بل يتعين علينا جميعا أن نسأل : ما الذي سيؤدي إليه انتهاء الحرب الباردة ؟ وما الذي سيحل محل سياسة الاحلال القاسية التي سادت في عهد الحرب الباردة ؟ هل رفع انتهاء الحرب الباردة من مستوى الأمن الإقليمي والعالمي ؟ والجواب على هذه الاسئلة ، إذا وجد حقا ، سيشكل مميير نظامنا الدولي .

إن انتهاء الحرب الباردة لم يعزز أمن الدول الصغيرة والضعيفة ، مثل سنغافورة . والواقع انه أدخل إلى النظام الدولي عددا كبيرا من عناصر الشك . والتقدم الكبير الذي أحرزته الدولتان العظميان في مجال نزع السلاح النووي لم يؤشر على طموحات دول إقليمية مثل العراق ، أو على مستوى الاسلحة التي تمتلكها . فترسانات العراق الضخمة من الاسلحة الكيميائية والتقليدية مكنته من التغلب على جار صغير وضعيف . وزادت من جراته . لا ينبغي أن يحل محل الحرب الباردة بعد انتهائها حقبة من انعدام الأمن الإقليمي . ومع ذلك فهذا هو ما أدت إليه بالضبط أزمة الخليج . فالعدوان العراقي لم يخلق فقط فترة جديدة من انعدام الأمن على الصعيد الإقليمي ، بل إنه أدى أيضا إلى حشد ضخ في الخليج وفي المناطق المجاورة .

إن مجرد غياب الحرب الباردة لا يعني السلم . لذلك ، يجب أن تستند نظرتنا إلى الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة إلى عاملين هاميين . الاول هو نزع السلاح . والثاني ، وهو أكثر أهمية ، هو القانون الدولي . ونحن نرى أن نزع السلاح والقانون الدولي يرتبطان ارتباطا وثيقا جدا . فكلاهما جزء من عملية أشمل لبناء الثقة والأمن في النظام الدولي .

لكي نفهم العلاقة الأساسية بين نزع السلاح والقانون الدولي ، يتعين علينا أن نفهم أولا المشكلة الجذرية لنظامنا الدولي . إن السبب الرئيسي لتسلح الدول هو شعورها بالضعف أمام هجمات خارجية . وهذا الضعف ملازم لنظام الدول المتنافسة وذات السيادة . غير أن هذا الشعور بالضعف يتعزز عندما تتصور الدول أنه لا يوجد أي احترام لمبادئ سيادة القانون . وتشعر الدول بانعدام الأمن أيضا عندما تكون المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة غير فعالة في إنفاذ مبادئ القانون الدولي . إن الدول تتسلح عندما تشعر بانعدام الأمن . ويزداد الشعور بانعدام الأمن بالسلوك غير القانوني . لذلك ، إذا كنا نريد اقناع الدول بنزع السلاح ، فإنه يتعين علينا أولا أن نكفل الأمن على أساس سيادة القانون . ولن يكتب النجاح لنزع السلاح إلا بتريخ مبادئ القانون الدولي ، كما هي مبينة في ميثاق الأمم المتحدة . ويجب على الأمم المتحدة أن تنفذ أيضا سيادة القانون بصورة جماعية . وإلا ، فإن كل بلد سيُسلح نفسه على أعلى مستوى ممكن لحماية سلامة أراضيه . وسيؤدي هذا إلى سباق تسلح . وسيسعى كل بلد إلى ضمان أمنه بزيادة مستويات تسلحه . ومثل هذه الهيئة لا يمكن أن تفضي إلى نزع السلاح .

من الواضح أن الشعور بالأمن المستند استنادا راسخا إلى مبادئ سيادة القانون ضروري لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح . وهذا هو السبب الذي يحدونا على اعتبار انتهاك العراق للقانون الدولي نكسة لنزع السلاح الإقليمي . فغزو الكويت عزز الشعور بالضعف لدى عدد من الدول ، لا سيما الدول الصغيرة والضعيفة . وأدت الأزمة إلى نقل كميات ضخمة من الأسلحة من الغرب إلى البلدان المجاورة لمنطقة الخليج . ونحن نفهم أن هذه الأسلحة ضرورية لردع العراق عن الإقدام على المزيد من الأعمال العدوانية . لكننا نخشى أن تؤدي الأزمة على المدى البعيد إلى تصعيد سباق التسلح الإقليمي والدولي .

من المهم أن تحل أزمة الخليج على نحو يوضح للمعتدي أن سلطة القانون ستسود . ويجب أن نرسل إشارة واضحة مؤداها أن المجتمع الدولي لن يسكت على التدخل المسلح ولن يكافئه . ومن شأن هذه الإشارة أن تساعد على تعزيز الثقة في قدرة الأمم

المتحدة على إنفاذ القانون الدولي . في هذا الصدد ، أود أن اقتبس من بيان الرئيس الفرنسي ميتران أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية في ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ . فقد لخص الرئيس ميتران ببلاغة آراء العديد من البلدان الصغيرة مثل سنغافورة عندما قال :

"بغية منع الفوضى ، والقضاء على النظرية التي تقول بأن القوة هي مصدر الحق ... يجب علينا جميعا أن نفهم أن بزوغ فجر حكم القانون يهدمنا جميعا . [فهل] يمكن لأي بلد أن يشعر بالامان من عنف الآخرين وطفيانهم وميظرتهم [؟] لقد آن الأوان لكي يسود حكم القانون الدولي" . (A/45/PV.4 ، ص ٣٦)

لقد آن الأوان لكي يسود حكم القانون الدولي . ويتعين على الأمم المتحدة أن تظطلع بمسؤولية خاصة لإنفاذ مبادئ القانون الدولي ، لأن ميثاق الأمم المتحدة يشكل أساس القانون الدولي المعاصر . وفي هذا الصدد ، نرحب بالحقة الجديدة لتعاون الدولتين العظميين في إطار الأمم المتحدة . ونحن نعتقد أن هذه المرحلة الجديدة من تعاون الدولتين العظميين ، يمكن أن تتيح للأمم المتحدة البدء باتخاذ تدابير أمنية جماعية ، إذا تحلى كلا الجانبين بالمسؤولية في تعاونهما . ولكن ، في نفس الوقت لا ينبغي أن يصبح تفسير القانون الدولي وتنفيذه حكرا على الدولتين العظميين .

إن احترام القانون الدولي والمنظمات الدولية الفعالة يخدم عملية نزع السلاح . فهذه العناصر الثلاثة تدعم بعضها بعضا . فنزع السلاح يتعزز عندما يُحترم القانون الدولي . وعندما يُحترم القانون الدولي يتسنى لمنظمات دولية مثل الأمم المتحدة أن تقوم بدور أكبر في عملية نزع السلاح المتعدد الاطراف . وهذا الترابط الثلاثي بين نزع السلاح والقانون الدولي والمنظمات الدولية يقودني إلى موضوعي التالي : دور الأمم المتحدة في نزع السلاح .

يوفر انتهاء خصومات الحرب الباردة فرسا وتحديات معا لنزع السلاح . فالفرصة متاحة لأن توافر مناخ يتسم بقدر أقل من التوتر ويقدر أكبر من الثقة يُمكن من إجراء مفاوضات أكثر جدوى وأكثر مضمونية . إلا أن هناك احتمالا أيضا أن تعتبر

الدولتان العظميان أن التفاوض بشأن نزع السلاح أقل إلحاحا في بيئة تتسم بانفراج التوترات . ولذلك ، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دفع المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن القضايا الهامة مثل إبرام اتفاقية عالمية للأسلحة الكيميائية وعدم الانتشار النووي ووقف التجارب النووية .

إن انخفاض التوتر بين الشرق والغرب يوفر فرصة هامة لتعزيز دور الأمم المتحدة في شؤون نزع السلاح . والوقت مناسب لتوسيع مسؤوليات الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح .

فالأمم المتحدة ، على سبيل المثال ، قد أدت دورا ناجحا جدا في مجال حفظ السلم الدولي . وتستطيع الأمم المتحدة أيضا أن تؤدي دورا مماثلا في مجال نزع السلاح بالاضطلاع بمسؤوليات التحقق من تنفيذ اتفاقات متعددة الاطراف ، بل اتفاقات إقليمية وشناية .

نحن نرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المؤهلين الذي اضطلع بدراسة عن دور الأمم المتحدة في مجال التحقق . لقد قدم التقرير الى الجمعية العامة في ٢٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ . فقد أقر ذلك التقرير بأنه :

"... قد ترغب الأمم المتحدة في تناول الواجه المتعددة الاطراف لتدابير التحقق الفعالة بمزيد من الاهتمام ، لا سيما مع ازدياد أهمية المفاوضات المتعددة الاطراف" . (A/45/372 ، الفقرة ١٦٧)

ونحن نود أن نسجل تقديرنا لعمال السيد فريد بايلد ممثل كندا ، للطريقة الناجمة التي أدار بها هذه الدراسة .

لقد حدث تقدم مشجع في مجال نزع السلاح . فقد أحرزت الدولتان العظميان تقدما هاما في مفاوضاتهما الجارية بشأن نزع السلاح النووي منذ إبرام معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى ، التي أبرمت في عام ١٩٨٨ . ونرحب بتصميم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على إبرام اتفاق لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية في المستقبل القريب . ويسهم اتفاق كهذا إسهاما كبيرا في عملية نزع السلاح النووي . كما انه يهيئ الظروف المؤاتية للسلم والامن في أوروبا وخارجها . ونحن نرحب أيضا بالاتفاق بشأن تخفيض الأسلحة التقليدية في أوروبا ، الذي يعد انجازا كبيرا في حد ذاته ، والمقرر أن يوقع عليه في اجتماع قمة المؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا المزمع عقده في باريس في الشهر المقبل . وعلى الرغم من أن الاتفاق يقتصر على أوروبا ، فإننا واثقون من أن هذا الاتفاق سيسهم في بناء الثقة والامن العالميين .

إن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح على الصعيدين الثنائي والاقليمي لم يقابله نفس المقدار من التقدم الذي أحرز في مجال نزع السلاح متعدد الأطراف ، وخصوصا في مجالي عدم الانتشار النووي والاملحة التقليدية . إلا أن ما يشجعنا هو عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في متابعة المفاوضات في هذا المجال . ففي الدورة الأخيرة التي عقدتها هذه الهيئة في أيار/مايو ١٩٩٠ تحت الرئاسة القديرة للسفير نانا سوتريننا ممثل اندونيسيا ، أصدرت اتفاقات هامة عديدة وتوصلت الى نتائج بشأن بعض البنود التي طال أمدها على جدول أعمال تلك الهيئة .

يعدّ القضاء على الاملحة النووية هدفا رئيسيا من أهداف نزع السلاح بالنسبة للأمم المتحدة . إن الدراسة الشاملة التي أجريت بشأن الاملحة النووية ، والتي أحييت على الأمين العام في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قدمت إسهاما كبيرا في فهم المسائل الرئيسية التي ينطوي عليها نزع السلاح النووي . واستفدنا بوصفنا وفدا صغيرا لسه خبرة محدودة في مجال نزع السلاح استفادة كبيرة من هذا التقرير . وقد تراست السفيرة ماج بريت شيورين ممثلة السويد ، فريق الخبراء باقتدار كبير . ونحن نهنؤها على الاعمال الممتازة التي قامت بها .

يلاحظ تقرير شيورين أن النمو الكمي للاملحة النووية قد توقف . إلا أنه جاء في التقرير أيضا أن مسألة وقف تجارب الاملحة النووية ما زالت تشير أشد الخلافات . ومما يقلقنا أن مسألة عدم انتشار الاملحة النووية أصبحت متشابكة الآن مع مسألة حظر التجارب . ولذلك نأمل أن تواصل الأطراف المعنية مفاوضاتها بحسن نية . ومع ذلك ، فهذه المفاوضات ينبغي أن تقوم على أساس من التفاهم بأن معاهدة حظر شامل للتجارب تشمل بمسألة عدم الانتشار النووي . ولا يمكن الفصل بين هاتين المسألتين .

حدثت تطورات هامة في مفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف في كل من جنيف ونيويورك . ولكن دعونا لا نتجاهل المنظور الأكثر اتساعا . إن نزع السلاح عملية سياسية في نهاية المطاف . ولا يمكن أن تتقدم إلا جنبا الى جنب مع تدابير بناء الثقة العامة وتدابير بناء الامن . والقانون الدولي هو أهم اجراء يمكن أن يعزز الامن ويوطد الثقة بالمنظمات الدولية مثل الامم المتحدة . ولا نستطيع أن نواصل نزع السلاح

بمدلوله الكامل إلا عندما يترخخ لدينا الاحترام لمبادئ القانون الدولي . واذا سمحنا لقانون الغاب بأن يحل محل سيادة القانون ، فلن نستطيع أن نأمل في أن نمنع بعض البلدان من أن تدجج نفسها بالأسلحة دفاعا عن نفسها . لذلك فالقانون الدولي شرط أساسي لا غنى عنه لنزع السلاح . وبالنسبة لبلدان صغيرة مثل سنغافورة ان القانون الدولي أيضا هو الطريق الوحيد لضمان أمننا وسيادتنا .

السيد بيبولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ساكون

مقّمرا لو لم أقدم لكم في هذه المناسبة ، سيدي الرئيس ، أحر التهاني على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة البالغة الأهمية . فأنتم ، بوصفكم زميلا وصديقا يحظى بالاحترام ، يمكنكم أن تقولوا على تعاوني الكامل معكم ، اذا كان في ذلك تيسيرا لمهمتكم . واتقدم بتهانئي أيضا لأعضاء المكتب الآخرين .

نجتمع اليوم في وقت يشهد تغيرات وتوقعات عظيمة . وحيثما تطلعنا ، نجد تطورات ايجابية تتجلى في التغييرات الهامة التي حدثت في أوروبا الشرقية . وتحسنت العلاقات بين الشرق والغرب تحسنا كبيرا . وخفّت حدة النزاعات الاقليمية في نهاية المطاف ، بما فيها النزاعات في أفغانستان ، وايران والعراق ، وناميبيا ، بعد عقد طويل من الشقاق الذي تسبب في معاناة بالغة لشعوب تلك البلدان . وفي كمبوديا أيضا حدثت تطورات مشجعة . ولدينا من الاسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن التسوية ليست بعيدة المنال . وفي ميدان نزع السلاح ، أحرز تقدم بشأن مسألة نزع السلاح النووي ، وخصوصا بين الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . فقد وقعنا الآن بروتوكولات فيما بينهما بشأن التحقق من معاهدة عتبة حظر التجارب ، والمعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية الجووية للأغراض السلمية . ومن المشجع أيضا أنه لأول مرة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، حضرت الدولتان المتبقيتان من الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية - الصين وفرنسا - المؤتمر .

يرحب وفدي بنتائج اجتماع القمة الذي عقد بين الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف في ميدان نزع السلاح ، وخصوصا التزامهما بمنع انتشار الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والقذائف القادرة على حمل هذه الأسلحة . ومن الأمور المشجعة تماما كان



التأكيد مرة أخرى على رغبتهما في توقيع معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية في نهاية هذا العام . ويرى وفدي أن المنجزات المحققة في محادثات الاسلحة بين الدولتين العظميين ينبغي أن تضيف زخماً جديداً الى المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن هذه المسائل .

وفيما يتعلق بالاسلحة والقوات التقليدية ، ترحب حكومتي بالطفرة التي تحققت في المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والتي يُرجى أن تفضي الى تخفيض الاسلحة التقليدية في أوروبا ، وكذلك الاتفاق الذي ينتظر أن توقع عليه في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر الدول المشتركة في المؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا .

ويمكن أيضاً لمناطق أخرى في العالم أن تستفيد من المناقشات الجارية بشأن تدابير بناء الثقة وتنفيذها . ولهذا السبب ، يشيد وفدي بإخلاء المبادرة التي اتخذتها الامم المتحدة مؤخراً في تنظيم الاجتماع الاقليمي في كاتماندو بشأن تدابير بناء الثقة في آسيا . وترى تايلند أن الوقت قد حان لأن توجه بلدان جنوب شرقي آسيا اهتمامها الآن الى هذه المسائل بعد أن أخذ مناخ المواجهة في الانحسار . وكان الاجتماع الذي عقد في كاتماندو خطوة هامة بحق في الاتجاه نحو التعاون والمصالحة .

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، يزداد الآن الوعي بالدمار الذي يمكن أن يلحق بالانسانية نتيجة هذه الأسلحة . وشمة تطورات هامة تزداد زخما في العالم وتجعل المفاوضات بشأن الاتفاقية الشاملة للأسلحة الكيميائية أمرا بالغ الأهمية الملحة . وتؤكد الأزمة الحالية في الخليج من جديد أهمية المهمة التي نضطلع بها في هذا المحفل . وتشير مخاطر الحرب بالأسلحة التقليدية ، والأسوأ منها الحرب الكيميائية في الخليج بالغ قلقنا جميعا . وتدعو تايلند كل طرف معني الى ضبط النفس ، وتأمل في أن يستعاد السلم في تلك المنطقة قريبا عن طريق الوسائل التي لا تتسم بالعنف .

وعلى رغم أن المؤتمر الاستعراضي الرابع لاطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، الذي عقد في جنيف مؤخرا ، لم يتوصل الى وثيقة نهائية ، تجدر الإشارة مع ذلك الى أن ٩٥ في المائة من نص الوثيقة الختامية اتفق عليه بصورة غير نهائية . ويدخل في ذلك التدابير الرامية الى زيادة فعالية تنفيذ المعاهدة . وترى تايلند أن معاهدة عدم الانتشار أحد أهم الاتفاقات الدولية في ميدان نزع السلاح ، وأنها بحق رادع لزيادة انتشار الأسلحة النووية . وأود مرة أخرى أن أكرر تأكيد التزام بلدي بالمعاهدة ، وأؤكد من جديد تأييدنا الكامل لها . ونود أن نرى أن الاشتراك في هذه المعاهدة والتقييد التام بها أصبحا عالميين . ونرى أن هذا النهج لا يمكن أن يكون جزئيا ، ويجب أن تنفذ المعاهدة بكاملها . ونحث كل دولة لم تصبح بعد طرفا في معاهدة عدم الانتشار على أن تبذل جهدا ملحا لتفعل ذلك .

وتؤمن تايلند باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، شرط أن يوضع هذا الاستخدام تحت اتفاق الضمانات لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونطلب أيضا الى البلدان المتقدمة النمو أن توفر للبلدان النامية الموقعة على معاهدة عدم الانتشار مساعدة وتعاوننا تقنيين كافيين لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ويمكن أن يعزز التعاون الفعال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان النامية .

وفيما يخص التجارب النووية ، يتسم بلدي بالوضوح والاتساق . وترى تايلند بقوة أنه توجد حاجة الى فرض حظر فعال على كل التجارب النووية ، وتعتقد بأن الوقت قد حان منذ فترة طويلة لأن يبرم المجتمع الدولي معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وفي هذا الصدد ، تتطلع تايلند الى عقد مؤتمر التعديل للدول الاطراف في معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . ونظرا لانه أول مؤتمر تفاوضي متعدد الاطراف بشأن هذه المسألة ، فانه يكتسب أهمية خاصة لدى المجتمع الدولي بأسره . ولهذا يجب أن نسعى الى التوصل الى نتائج محددة في هذا المؤتمر .

وتؤمن تايلند منذ وقت طويل بأن هناك اسهاما هاما في نزع السلاح الفعال يتمثل في اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في مختلف المناطق في العالم . ولهذا السبب ستواصل تايلند التعاون مع زملائها الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل اعداد مشروع معاهدة لجعل منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الاسلحة النووية . وسنسى أيضا الى تعزيز هذا المفهوم مع دول أخرى ، لاسيما تلك الموجودة في منطقة جنوب شرقي آسيا ، بغرض الحصول على أكبر تأييد ممكن لها . ونأمل في أن يعزز هذا المفهوم والمعاهدة في نهاية المطاف احتمالات الامن في المنطقة واقامة علاقات متسقة تقوم على حسن الجوار بين بلدان المنطقة .

ومن الحقائق المحزنة التي نواجهها اليوم انه على رغم أن التخفيض العام في مخزون الاسلحة لدى الدولتين العظميين وهو التخفيض الذي تحقق نتيجة الانفراج بين الشرق والغرب ، لاتزال النفقات العسكرية تتعاظم في كثير من البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء . وهذا التمييز العسكري ، خصوصا في البلدان النامية ، يؤشر تأثيرا معاكسا في النمو الاقتصادي والعمالة ومستويات المعيشة لشعوبها . ولقد سمعنا الكثير عن "فوائد السلم" بعدما يقال الآن عن نهاية الحرب الباردة . ونود أن نرى هذه الفوائد توجه على نحو مفيد ناحية التطورات العلمية والتكنولوجية من أجل تحسين نوعية حياة الشعوب في العالم النامي .

وإزاء تطوير التكنولوجيا الجديدة ، يمثل الفضاء الخارجي ساحة جديدة يتعين استكشافها . ويجب أن نعمل معا لكفالة أن يخصص الفضاء الخارجي الى الابد للأغراض السلمية وحدها . وثرى تايلند أن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تستحق منا جميعا الانتباه والتأييد .

وما برحت تايلند تؤمن بقوة بجهود الأمم المتحدة للتوصل الى نزع سلاح عام وكامل . وأود اليوم أن أكرر التزام تايلند بالتعاون التام مع سائر أعضاء الأمم المتحدة في المهمة الهامة المنوطة بهذه اللجنة .

وبعد سنوات من السلم غير المستقر بين الشرق والغرب ، مَن كان باستطاعته أن يتنبأ بهدم جدار الريبة والعداوة الذي قسّم أوروبا منذ أكثر من أربعة عقود ؟ إن حقبة جديدة من الأمل والمصالحة قد طلت الآن على تلك القارة العظيمة . إلا أن الحرب والمعاناة قد حلتا في الوقت نفسه بالكويت وتهددان بأن تعما منطقة الخليج برمتها التي تمثل الكويت جزءا صغيرا منها . وتعيد أسلحة التدمير الشامل التي يجري تجميعها ونشرها ذكريات ويلات الحرب التي جلبت على البشرية معاناة يعجز عنها الوصف" . وقد جعلت هذه التطورات أعمالنا هنا أكثر الحاحا ، والأهم أن هذه التطورات تعلمنا مرة أخرى وبقوة أن أملنا في انهاء ويلات الحرب لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التقيد والالتزام الدقيقين بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . ولا يمكننا أن نأمل في ازدهار السلم وكفالة بقاء أجيالنا القادمة بالطريقة التي أمل فيها مؤسسو هذه المنظمة إلا حينئذ .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، باسم وقد دولة الكويت ، وباسمي شخصيا ، أتقدم اليكم بالتهانئ لانتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة . أنتم أيها السيد الرئيس ، صديق ، عرفتك نبيلاً في علاقاتك ، مخلصاً في تمثيل بلادك وبارزاً في عملك الأمر الذي تمثل في اختيارك للحصول على شهادة تقدير في العام الماضي بوصفك أحد أبرز المندوبين الدائمين في الأمم المتحدة .

كما يسعدني أن أتوجه بالتهنئة الى السادة أعضاء المكتب وإني لواثق بأنهم ، وبقيادتك ، سيحققون للجنتنا النجاح المطلوب .

جاء مطلع عقد التسعينات بمشابة رفع الستار عن فصل جديد في سجل العلاقات الدولية ، فصل يبشر بالأمل ويبعث على التفاؤل ، حيث تحولت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، من علاقات مواجهة وتنافس وتضارب مصالح ، الى علاقات تعاون وتنسيق ودرء مخاطر . كما سقط جدار برلين ، وسقطت معه كل الحواجز المادية والنفسية التي كانت تعوق الالتحام الطبيعي والمنشود بين شعوب ودول وحكومات أوروبا ، شرقها وغربها وباتت الفرصة عظيمة أمام العالم ليحقق من خلال هذا الوفاق ، وبفضل انتهاء الحرب الباردة ، الاهداف السامية والمقاصد النبيلة التي قامت من أجلها منظمنا الدولية وارتكز عليها ميشاقها .

ولقد شهدتم وشهد معنا العالم خطوات عملية ولمموسة على هذا الطريق في بعض المجالات الهامة ، وأبرزها المجالان اللذان تعنى بهما هذه اللجنة وهما نزع السلاح وقضايا الامن وحل المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية . فمما لاشك فيه أن التطور الملحوظ الذي طالما تطلعت نحوه كل شعوب العالم في العلاقات بين القوتين العظميين قد أفرز ايجابيات مشجعة ومؤثرة على صعيد اتفاقيات تخفيض الترسانات النووية والاستراتيجية والقوات التقليدية ، وساعد على دفع عجلة التسوية لبعض بؤر النزاع .

وها هي القوتان العظميان تقومان في الوقت الراهن بتنفيذ معاهدة ازالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى لعام ١٩٨٧ ، كما أن زعيميهما وقعا مؤخرا في واشنطن بروتوكولين هاميين حول اجراءات التحقق في خطوة أخرى متقدمة نحو تحقيق اهداف نزع السلاح النووي .

رغم كل هذه الايجابيات ، التي بدأت تؤذن بمولد النظام العالمي الجديد ، الذي ينشده الجميع ، رغم ذلك خرج على العالم النظام العراقي ، منطلقا من نزعة توسعية نهمة ، ومدججا بترسانة سلاح بدد لشرائها وتخزينها القوت اليومي للشعب العراقي المغلوب على أمره ، مدفوعا بغفل شخصي ضد النجاح والمقدرة على خدمة الشعوب ، وضد التجارب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجحة للدول المجاورة

الأخرى ، خرج ذلك النظام ليوجه ضربة شديدة قاتلة لذلك الأمل المشرق من خلال عدوانه الاجرامي على الكويت ، الجار المسلم والمسلم ، والمعطي بغير حدود ، واحتلتها وضمتها اليه بالقوة العسكرية ، في تحد لم يسبق له مثيل لمبادئ الاسلام ولميثاق جامعة الدول العربية ، والامم المتحدة ، ولجميع القوانين والاعراف الدولية .

ولم يكتف النظام العراقي بذلك ، بل عمد الى عمليات منظمة لتحطيم البنية الاقتصادية والسكانية والاجتماعية ، من خلال النهب والسراقات والتقتيل والتشريد . ولقد قامت الهيئات الدولية الانسانية بفضح هذه الممارسات التي أصبحت الآن من الامثلة النادرة في السلوك الاجرامي للدول والشعوب .

ولقد ظهرت قوة تضامن تلقائية مع الكويت ، أبرزتها مختلف الدول والشعوب في العالم ، إيماناً منها بأن العدوان والفتك والقهر لن تقتصر نتائجه ، وحتى مكانه على الضحية الانية ، بل سيتعدى خطره ليهدد كل شعب ودولة . ولقد عرف العالم سجل النظام العراقي المعادي للسلام ، والمهدد للجيران . فالنزاع العراقي الايراني المسلح ، الذي انهك فيه العراق وكلف شعبه والمنطقة خسائر بلغت نحو الأربعمائة بليون دولار ، وحصد من زهرة شبابه حوالي مليون قتيل وجريح ، ناهيك عن التدمير الكامل لاقتصاده وزعزعة استقرار المنطقة طوال ثماني سنوات ليقف خير شاهد على ذلك ، وخصوصاً أنه أهدر بين عشية وضحاها وتنازل عن كل ما كان يتخذه سبباً في عدوانه على جاره ايران .

إن ما قام به ذلك النظام إنما هو مغامرة ستكون لها عواقب وخيمة ليس على الشعب العراقي فحسب ، بل على السلام العالمي كله .

لقد انهك النظام العراقي منذ سنوات طويلة في بناء ترسانة كبيرة للأسلحة التي كانت تأمل الشعوب العربية يوماً في أن تكون درع الحماية والدفاع عن حقوقها المشروعة وبما ينطبق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ، إلا أن مدافعه ودباباته وقنابله ورماسه تحولت الى سلاح غدر وأداة للعدوان كما رأينا مع ايران عام ١٩٨٠ ، عندما نقض صدام اتفاقية وقعها هو بنفسه مع طهران ، وأخيراً عدوانه على الكويت .

وكما شاهد الرأي العام العالمي فلقد أذهل النظام العراقي الجميع وجلب على ذاته لعنتهم عندما أخذ يكتسب أسلحة الدمار الكيماوية المحظور استخدامها ثم أقبل بلا أي ضمير أو اعتبار للقوانين والمواثيق الدولية على استخدامها بوحشية منقطعة النظير ضد المدنيين والعسكريين في حربته مع إيران ثم أخيراً ضد شعبه في "حلبجة" كما هو ثابت - وكما تطالعنا المشاهد المفزعة بثتى وسائل الإعلام . واليوم صار يهدد شرقاً وغرباً باستخدام ترسانته الكيماوية المحظورة ضد من يدفعه ضميره لمساعدة شعب الكويت في دفاعه المشروع لتحرير أرضه ، وضد الأصدقاء الذين دعتهم الكويت وانضموا الى مجهود دولي منطلق من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وبالتالي فإن المجتمع الدولي محق تماماً في مخاوفه الشديدة وقلقه البالغ من محاولات النظام العراقي لتطويع قدراته على استغلال برنامجه النووي في أغراض عسكرية محظورة ومنافية لأحكام وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إن عواقب هذه السياسات والممارسات وخيمة على الأمن والسلم ليس في المنطقة فحسب بل وفي العالم كله ، ومما لا شك فيه انها تمثل الآن عنصراً سلبياً للغاية فسي سباق التسلح إذ انها تعمل على تنشيطه وتفاقمه على نطاق لم يسبق له مثيل كما رأينا عقب الغزو العراقي البربري للكويت .

من المبادئ الأساسية التي يركز عليها ميثاق الأمم المتحدة ، بل وكافية القوانين والمواثيق والأعراف الدولية ذات الصلة ، مبدأ الالتزام بالوسائل السلمية في تسوية المنازعات بين الدول وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في حل هذه المنازعات . واليوم يتساءل وفد بلادي أمام لجنتم الموقرة المعنية بقضايا الأمن وتعزيزه : أين النظام العراقي من هذا المبدأ الأساسي في ميثاق هذه المنظمة الدولية التي ينتمي إليها ؟ وهل اعتقد أن الأسرة الدولية ستسمح له أن يخلق ويلفّق الأزمات مع دولة مستقلة ذات سيادة ثم ينبذ علانية قنوات الحوار السلمي المتحضر ليشهر سيفه ويهوي به على رقبة جاره المسلم المسالم ثم يتخبط في شتى أنواع الحجج الواهية والمبررات المتناقضة والمنافية لكل حق ومنطق ؟

لقد قدمت الأسرة الدولية ، ممثلة في أعضاء مجلس الأمن وعشرات الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى الإجابة على ذلك ، حيث أصدرت قراراتها بالإجماع وعقدت عزمها عن اقتناع بأن السماح اليوم لنظام عدواني مثل النظام العراقي بابتلاع دولة مستقلة ذات سيادة سيعني بكل وضوح وببساطة انهيار النظام الدولي وكل ما تجتهد دول العالم منذ سنوات طويلة على تحقيقه من أجل ضمان استقرار دولي طويل الأجل ووضع أنظمة وأطر تسمح بالتعاون والتفاهم بدلا من الصراع والتصادم وتسمح بالتسويات السلمية بدلا من الحلول العسكرية لاية خلافات أو منازعات . ولذلك كانت وقفة المجتمع الدولي الجماعية بثبات وعزيمة ضد هذا الشكل الفاضح من أشكال العدوان والقهر الذي لا يمكن السماح به بعد أن قطع العالم هذا الطريق واقترب من القرن الواحد والعشرين .

إن العالم يسير الآن وبخطى أسرع نحو تعزيز الأمن الدولي ، ونزع السلاح والتسوية السلمية للمنازعات وأنه بات ضروريا أن نكرر النداء للدول كافة التي لم تصدق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك وأن نعمل جميعا على تحقيق تقدم أكبر نحو تنفيذ نصوصها وإبرام وتطبيق الاتفاقيات والقرارات ذات الصلة بوقف التجارب النووية وحظرها ، ونحو إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعّالة ضد استعمالها أو التهديد بها .

في منطقة شهدنا فيها بالأمس اسرائيل تبني مفاعلاتها وقنابلها وأسلحتها النووية دون أي اعتبار للقوانين والقرارات الدولية وغير عابئة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ونشهد فيها اليوم النظام العراقي العدواني يتحايل على القوانين والقيود الدولية ويلجأ الى الحيل والأساليب غير المشروعة ليبنى ترسانة نووية كيميائية وبيولوجية ، أصبح وبلا شك مطلب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل أولوية مطلقة أمام المجتمع الدولي حتى نجتّب هذا الجزء الهام من العالم وكل شعوب الأرض من ورائه ويلات حروب لا تبقي ولا تذر . وكما رأينا مدى تأثير العالم كله بما يدور في الشرق الأوسط مما يثبت مرة أخرى وشوق الصلة بين كل أجزاء العالم ومدى الاعتماد المتبادل بينها ، لذلك فإن واجب وضرورة



تحقيق هدف إنشاء هذه المنطقة في الشرق الاوسط هما من صميم المصلحة العامة لكل الدول والشعوب .

ولا يمكن الحديث عن هذه المسألة دون إدانة التعاون النووي الوثيق القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا وتهديدهما بممارساتهما اللامشروعة في هذا المجال لامن وسلامة واستقرار دول منطقتيهما . لذلك يتعين على جميع الدول ولا سيما الدول النووية وعلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تمتنع عن تقديم أي مساعدة أو تعاون يعمل على تطوير قدراتهما النووية .

كذلك لا يفوتنا هنا أن نحث ، مرة أخرى ، على الالتزام بتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية وخفض الميزانيات العسكرية لتوجيه المزيد من الموارد الكافية نحو الأغراض الإنمائية والسلمية .  
وأخيرا ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأجدد الإعراب عن تقدير وتقييم وفد دولة الكويت لدور الأمم المتحدة الهام في مجال نزع السلاح وتعزيز الأمن ، ونرجو أن تتحوّل موجة التأييد الدولي لهذه المنظمة التي تجلّى نجاحها وإحرازها للتقدم في بعض المجالات والقضايا ، نرجو أن تتحول إلى زخم فعّال وأن تتم ترجمته إلى دعم عملي وملمس لمبادئ ومقاصد ميثاقها وامتثال صادق وحقيقي لأحكامه والقرارات التي تصدر عنها حتى نضمن لحاضرنا ومستقبلنا ما تصبو إليه شعوبنا من استقرار وأمن ورخاء .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠